رأي

mqarawi@hotmail.com
د.مطلق راشد القراوي

خطوة جادة إلى الأمام

قبل يومين طالعتنا الصحف بمبادرة جديدة لوزارة التربية، وهي حقا جديرة بالاهتمام، ويشكر عليها القائمون على العمل بهذه الوزارة المهمة والتي تشرف على تربية وتعليم الاجيال والاعتناء بفلذات اكبادنا ومستقبل الوطن الباهر.

المبادرة هي اعتماد السبورة التفاعلية كوسيلة تعليمية في مدارس الكويت، فالسبورة التفاعلية احدث الوسائل المستخدمة في العملية التفاعلية، كما هي نوع خاص من السبورات البيضاء والتي يتعامل معها باللمس وتتم الكتابة عليها بطريقة إلكترونية، حيث يقوم المستخدم لها بلمس السبورة ليتحكم بجميع تطبيقات الحاسب الآلي المتصل بها، ما يسهل اسلوب التعليم عوضا عن الوسائل التقليدية الاخرى.

في احدى زياراتي الى مملكة السويد، زرت مدينة اوربرو، وهي مدينة جميلة تبعد نحو 200 كم عن العاصمة ستوكهولم ويعيش فيها عدد كبير من المسلمين يجمعهم مركز اسلامي نشط يقام فيه كثير من الانشطة الدينية والاجتماعية والثقافية، وفي هذه المدينة توجد عدة مدارس، من اهمها مدرسة السلام «روضة، ابتدائي، متوسط» تديرها مجموعة من اهل الاختصاص من المسلمين، وهي مدرسة رسمية تدرس المنهج السويدي في التعليم بالاضافة الى دروس اللغة العربية والعلوم الاسلامية وبعض المهارات، وما شدني في هذه الزيارة استخدام الانترنت في التعليم، حيث ان كل طالب لابد ان يحصل على جهاز «Ipad» مخزنة به المناهج المطلوب دراستها، ويتواصل به الطالب مع الاستاذ طيلة ايام الدراسة، كما انه في كل صف توجد سبورة ذكية مزودة باربع كاميرات يمكن للطالب ان يتابع بها شرح المدرس من خلال جهازه، سواء داخل الفصل او خارجه، كما يمكن للمدرس ان يتابع جهود الطالب وواجباته من خلال الانترنت، وهذا الجهاز يساهم في متابعة الطالب للمنهج ومتابعة المدرس للطالب.

اذا قلنا ان السويد متطورة، فنحن نملك امكانية عظيمة تساعدنا على ان نفوق تطور اي بلد، الا اننا نحتاج الى قرار جريء ومتابعة دائمة، وتأصيل مبدأ الثواب والعقاب، كما اننا نحتاج الى شحذ الهمم في قلوب ابناء وطننا للعمل معا في ازدهاره ورقيه.

نأمل من وزارة التربية تكرار مثل هذه الخطوات الفاعلة، ومن باقي الوزارات والمؤسسات التقليد في ايجاد مبادرات جديدة متميزة.

خاطرة

ducky872000@yahoo.com
نجاة ناصر الحجي

كي تتحقق العدالة

تحقيق مصدر في قضية شائكة تورط فيها طرفان متنافسان موضوع مهم وحساس للغاية، لاسيما إذا كانت الهيئة التي يعملان بها على قدر كبير من الأهمية، وكانت القضية صعبة وشائكة، أو هي على قدر كبير من الشموخ بحيث يؤدي الخروج من التحقيق فيها الى عملية أو نتيجة سجن طويلة الأجل لأحد الطرفين أو لكليهما.

والتحقيق في الواقع يجب ان يكون دقيقا للغاية، ويكون على قدر كبير من العدالة حتى لا يهدر حق أحد الطرفين المشتبكين أو يكون على حساب الطرف الآخر، بل يكون ناهضا، عادلا، قاطعا ودقيقا.

والهدف من هذا كله هو النهوض بالعمل النافذ والفاعل، حيث يؤدي الأمر الى تميز وخصوصية ومثالية الأداء بالعمل بحيث يتم إنجازه بروح معطاءة ونفس طويل وقدر كبير من النهوض.

وقد يصل حد التنافس بين طرفين الى الخصومة والاشتباك، وهنا يتوجب التحقيق في القضية في الهيئة التي يعملان بها لمعرفة الشخص المخطئ من الطرف الآخر، وهو المحق، فترى ان التحقيق يتم داخل الهيئة وعلى مستوى محدود حتى لا يهضم أو يبطل حق أحد الطرفين.

أما إذا كانت القضية كبيرة والمؤسسة أو الهيئة ايضا كبيرة، فيتم اللجوء الى المحاكم، حيث يتناول القاضي القضية بين الطرفين المتخاصمين بكل دقة وبروح العدالة العالية ايضا وفقا للشريعة الإسلامية وقوانين الدولة وفي إطار من الشرعية الدولية في بعض الحالات الخاصة.

وقد يتورط في القضية متهم واحد، ويقتاد إن كانت القضية شائكة ومتشابكة الى المحكمة للنظر فيها طويلا وتحقيق العدالة في المقاضاة فيها وإنجازها على الوجه الأكمل.

والتحقيق مع الطرف الواحد هو استجواب للمتهم واستنطاقه بعدالة ووفقا للشريعة الإسلامية وقوانين الدولة والتشريعات الدولية، كما ان التحقيق يجب ان يتم بإيجاز ودقة حتى إذا ما انتهى مصير المتهم الى السجن مع الشغل والنفاذ، أدى القاضي واجبه بعدالة ولم يعد ضميره يؤنبه.

ومن أهم الواجبات التي يجب ان يتناولها القاضي في التحقيق هو الإيجاز والتمهل، فلا يستعجل القاضي في تقصي الحقائق، بل يعطي لنطقه التمهل والتأجيل لبعض الوقت حتى لا يقال انه تسرع في حكمه واستنطق بعجلة العجول المسراع.

وكثيرا ما يتم تأجيل النظر في القضية ولعدة مرات حتى ينفد صبر القاضي، فيقف عند حكم معين، وتأتي المرحلة الثانية من النظر بالقضية، وهو ما يطلق عليه محكمة الاستئناف، ولايزال التحقيق مستمرا حتى يتوقف بعد جلسات عديدة ومؤجلة الى ان يتوجب النطق بالقضاء النهائي في محكمة التمييز وايضا تتكرر الجلسات بلا هوادة حتى يتم الانتهاء من الحكم النهائي في القضية المعنية.

ويلعب في دور المحاكم عدة شخصيات كل له دوره، فهناك قاضي القضاة، وهناك القضاة، وهناك المدّعون العامون، وهناك المستشارون اضافة الى محام أو حتى عدة محامين يتناولون الدفاع عن المتهم، وهم المعنيون عادة بالاستئناف قبل إغلاق القضية واللجوء الى محكمة التمييز، ومن الممكن ان يتم استئناف القضية عدة مرات حتى يتم اللجوء لمحكمة التمييز وينطق قاضي القضاة بنطقه النهائي، حيث يتم تنفيذ الحكم وفقا لأبعاد القضية وإحقاقا لوجه العدالة فيها.

راء ألف ياء

E_mail: almefleh.a.a@gmail.com
Twitter: al_mefleh
عبدالوهاب أحمد المفلح

المدينة الفاضلة

في إحدى زياراتي الأسبوعية لـ «المدينة الفاضلة» حيث الهدوء والطمأنينة.. الأمان والاستقرار.. وبسبب «خير» الله المرسل من السماء اكتست أرضها باللون الأخضر وانتشرت رائحة الخزامى أجواء هذه المدينة

تختلف عناصر تكوين المدينة الفاضلة من شخص الى آخر... فالمدينة الفاضلة في مخيلة أفلاطون لها عناصر كثيرة... فيها التخصص وفيها التعاون وفيها التنظيم إلخ... وعناصر تكوين المدينة الفاضلة لدى صديقي بو «فلان» ذلك الشخص البسيط صاحب الطموح المحدود تتكون من شيئين رئيسيين هما... العدل والمساواة

نجد ان أفلاطون وصديقي بو «فلان» يتفقان على أهم عناصر تكوين المدينة الفاضلة... بالرغم من اختلاف العصور والتحصيل العلمي وحتى المعتقدات الدينية

ففي زيارتي للمدينة الفاضلة... وجدت أن العدل موجود وواضح... والأمن كذلك موجود لأن كل أفراد هذه المدينة على رضا تام بأحوالهم راضين بالقدر ومؤمنين بأن صلاح أمورهم بيد عزيز مقتدر... فالجيران متلاصقون، لا نرى جارا يتعدى على جاره... جميع أفراد هذه المدينة ملتزمون بالتنظيم العام... لا اختراق لقانون... ولا تعدي على أملاك.. دون أدنى حاجة لفرقة إزالة واستثناء من بلدية «المدينة»

كيف يمكن لأفراد أن يكونوا عناصر نجاح هذه المدينة الفاضلة؟ هم بشر... ونحن كذلك بشر

هل هو بسبب التزامهم بالقانون وتطبيقه على الجميع؟... لأننا حتما نملك قوانين صارمة لا تطبق... ونملك حلولا لحل مشاكلنا لا تستخدم...

ونملك عقولا لا يتم تقديرها وتوظيفها... والأهم هو أننا نملك الإرادة والمقومات المطلوبة للوصول للمدينة الفاضلة... ولكننا لا نزال نتحدث عنها وتبقى حلما كالذي حلم به وتحدث عنه واخذه معه أفلاطون

عودة لزيارتي للمدينة الفاضلة...

«العظة» لمن يريد أن يتعظ هي الإضافة الموجودة في هذه المدينة، فمن اتعظ يملك الفرصة للرجوع لفوضى مدينتنا ومحاولة تغيير سلوكه ومفاهيمه الخاطئة... إلى ذلك الحين وحتى نصل لمرحلة الاستطاعة لا أملك إلا أن أقول «السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، إنا إن شاء الله بكم لاحقون، نسأل الله لنا ولكم العافية».

نوافذ

nasser@behbehani.info
د.ناصر بهبهاني

ابتزاز عائلة مستورة

المتتبع لمسار الحياة الاجتماعية الزوجية بعد الثورة الهائلة لوسائل الاتصالات الحديثة، يجد أن هناك ارتفاعا ملحوظا في حجم الخلافات التي يصل بعضها إلى درجة الانفصال.

هذا الأمر لا ينطبق على الشرق فقط، بل حتى لدى الغرب، لكن ما يعنينا هنا هو الواقع الشرقي كوننا نعيش فيه ونتأثر بما يحصل فيه من سلبيات وإيجابيات.

لقد سهلت التقنيات الحديثة في الاتصال الانفتاح الهائل للشعوب على بعضها بعضا، وأصبح من الممكن أن تحصل علاقات خاطئة اجتماعيا من الرجل أو المرأة على حد سواء. وليست مواقع التواصل الاجتماعي هي الساحة الوحيدة لهذه العلاقات، بل هناك الكثير من برامج التواصل على الهواتف وغيرها جعلت من بيوت الناس غرفا بلا جدران.

وأصبحت المشكلة تهدد العائلة كلها، من الزوج الى الزوجة إلى الأبناء والبنات، إذ يروي لي أحد الأصدقاء في إحدى الدول العربية أن عائلة وصفها بالمستورة، ليس لدى الأب والأم الخبرة الكافية باستخدام تكنولوجيا الاتصالات، وبالتالي فهم لا يعرفون ماذا يفعل ابنهم المراهق أمام الأجهزة الحديثة التي أغدقوا بها عليه، وحدث أن أرسلت فتاة طلب صداقة إلى الولد، وبدأت تحادثه يوميا، وتمكنت من الحصول على صور عائلته، ليكتشف بعد ذلك أن من يحدثه هو شاب يتخفى باسم مستعار لفتاة، وبدأت رحلة التهديد والابتزاز للمراهق الذي بدأت تظهر عليه علامات القلق والتأخر الدراسي والانطواء. وكان أن تصرف الأب بحكمة فجلس إلى ابنه وعرف منه القصة كاملة، ثم قام بالإبلاغ عن الحادثة للجهات المختصة التي تمكنت من ضبط الموضوع، وكان حظ هذه العائلة المستورة جيدا أن الشخص الذي ابتز ابنهم من البلد نفسه ويسهل القبض عليه، ولو كان من بلد آخر من تلك البلدان التي تتشكل فيها عصابات معقدة لاستحالت السيطرة على الموضوع.

إنها أخلاقيات استخدام التقنيات الحديثة، لكنها أيضا مسؤولية الاتفاقيات بين الدول، فحتى الآن توجد بعض القوانين الخاصة بذلك، لكنها غير مفعلة بالشكل المطلوب.

رأي قانوني

المستشار القانوني د.محمود ملحم والمستشار د.دانييل ملحم

النفط اللبناني والبيئة المتفجرة

في سياق متصل، يجب على الدولة تهيئة البنى التحتية الفاعلة لكي تكون قادرة على استيعاب استثمارات كبيرة ويد عاملة فينة ومتخصصة ورخيصة وانشاء مراكز دراسات علمية متخصصة ومرافئ تصدير وغيرها من بنى وفق معايير واطر تشغيلية تتناسب مع المعايير العالمية والبيئية. هذا بالاضافة الى اقامة علاقات دولية متوازنة تعتمد على المصالح المشتركة المتبادلة، والابتعاد عن التهديد والتدخل وتطويع هذه العلاقات لخدمة القضايا الداخلية خشية من هجرة رؤوس الاموال الجبانة امام المخاطر المرتفعة.كل هذه الخطوات التمهدية والاجرائية الهادفة الى خلق بيئة آمنة لجذب الاستثمارات الاجنبية التي تعتبر حجر الزاوية التي تعول عليه الدولة لتمويل مشاريعها النفطية. فصناعة النفط تعتبر من الصناعات التي تحتاج الى رؤوس اموال واستثمارات كبيرة، والدولة ايا تكن، لا تستطيع القيام والنهوض بهذا القطاع منفردة لانه يستنزف طاقاتها ومقدراتها المالية. لذلك تأتي الحاجة للقطاع الخاص من الباب الواسع. فالقطاع الخاص يمتلك امكانات وقدرات مالية وتكنولوجية ولوجستية وتقنية هائلة تمكنه من وتطوير هذا القطاع. هذا بالاضافة الى ان سوق النفط يخضع لتأثير مباشر من الشركات النفطية العملاقة التي تحتكر التقنيات المتقدمة المستخدمة في عمليات الاستكشاف والتنقيب والاستخراج والتكرير والتي يقتصر تسويقها عليها او على الدول والمجموعات الاعضاء في نادي هذه الشركات. وهنا تكمن اهمية اختيار الشركات المستثمرة خلال عملية استدراج العقود. هذه الشركات لديها القدرة والمكانة للتأثير سلبا على قدرة لبنان التفاوضية وذلك لاعتبارات تتعلق بالمخزون. مثلا، ان يحصل لبنان على عقود ذات عوائد مرتفعة، فهذا امر يصعب تحديده نوعا ما نظرا لحجم المخزون المكتشف على السواحل اللبنانية. هذه الشركات تسيطر على 80٪ من الانتاج النفطي العالمي وعلى 70٪ من عمليات صناعة التكرير. لذلك، اذا كان المخزون النفطي صغيرا نسبيا، فانه ليس من مصلحة هذه الشركات الدخول الى السوق اللبناني لارتفاع التكاليف وخفض الربحية وهذا ما سيضعف مركزه التفاوضي كذلك عوائده. فيكون بذلك مضطرا الى التنازل عن جزء من عوائده لمصلحة هذه الشركات. من ناحية اخرى، ان منح العقود لشركات تابعة لدول كايران مثلا، تترتب عليه مخاطر كبيرة نظرا لتأرجح علاقتها مع الغرب. ومن تداعيات هذه المخاطر هروب رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة في هذا القطاع. هذا فظلا عن النقص الحاصل في التكنولوجيا والتسويق لدى هذه الشركات نتيجة العقوبات الدولية المفروضة عليها وعدم قدرتها على حماية استثماراتها الخارجية. يبقى الشركات الآتية من دول الباحثة عن مكانة اقتصادية وسياسية هامة على الساحة الدولية كالمانيا والصين والهند. هذه الدول تحقق معدلات نمو مرتفعة وهي بحاجة وفي بحث مستمر عن مصادر للطاقة وتنوعها. لذلك فان من مصلحة لبنان التفاوضية الدخول مع هؤلاء الدول المالكين لرؤوس الاموال ولتكنولوجيا اللازمة. هؤلاء الدول المتقدمة والمتطورة قادرين على حماية استثماراتهم الخارجية نظرا لمكانتهم الدولية الهامة. وبالتالي يكون لبنان المستفيد الاكبر: اضافة الى عوائده النفطية المرتفعة، هناك فائدة غير مباشرة تتمثل في المظلة الدولية التي يمكن ان تعطيها هذه الدولة للبنان حماية لمصالحها على ارضه.

على صعيد التمويل، صعدت مؤخرا اصوات مطالبة بإدخال القطاع الخاص الوطني في هذه الاستثمارات، وبان هناك اموال مكدسة في هذا القطاع يمكن الاستفادة منها، ونحن نشجع القطاع الخاص على الدخول في مشاريع كهذه، ولكن هل لديه الخبرة والنضوج للدخول في استثمارات كصناعة النفط؟ ناهيك عن ان هذه الخطوة تحتاج الى اموال كثيرة، وسحب الاموال المكدسة للاستثمار في النفط سيؤثر سلبا على باقي القطاعات مثل العقارات وبالتالي على الاقتصاد الوطني. فقطاع العقارات في لبنان لا يحكمه الطلب الخاص بقدر ما يحكمه طلب المستثمرين. وتحويل اموال من قطاع الى اخر يؤدي الى انهيار هذا القطاع، فهل يتحمل الاقتصاد تبعات هكذا خطوه؟ من هنا تأتي اهمية استقدام رؤوس اموال اجنبية في قطاع النفط نظرا لقدرتها على تحمل المخاطر هذا بالاضافة الى الفائدة المترتبة عليها لصالح الاقتصاد الوطني جراء دخول نقد اجنبي.

ان هذه المرحلة من صناعة النفط تعد من اهم المراحل وتعتبر حجر الزاوية لنجاحه. فان اي خلل يحدث في هذه المرحلة يعود على الدولة بتكاليف كبيرة ناهيك عن الوقت. لذلك يجب على الدولة القيام بالدراسات الاقتصادية القائمة على اسس علمية متينة وتهيئة بيئة استثمارية سياسية امنية متكاملة ومريحة لجذب واستيعاب راس المال الاجنبي للوصول الى المراحل العملانية دون عوائق.

رؤى كويتية

baselaljaser@hotmail.com
@baselaljaser
باسل الجاسر

«الكويتية» جسدت حال الكويت

ما حدث ويحدث في مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية من تخبط وغموض وضبابية هو بالفعل تجسيد للواقع المر الذي تعايشه الكويت في ظل إدارة هذه الحكومة لأمور وطننا العزيز منذ ما يزيد على سنتين.

وقد عزل الكابتن سامي النصف ابن مؤسسة الخطوط الكويتية من منصبه من دون إبداء أسباب، اللهم إلا سبب واحد عرفناه استنتاجا وليس بقرار مكتوب، وهو أن الكابتن النصف مضى في صفقة إيجار الطائرات الخمس الهندية رغم تصريح وزير المواصلات بوقف الصفقة، ولا أدري لماذا لم يصدر وقتها الوزير قرارا مكتوبا يبلغ فيه مجلس الإدارة بوقف الصفقة؟! والأهم أن مجلس الإدارة لم ينفذ الصفقة وكل ما فعله هو عقد مؤتمر صحافي رد فيه على المغالطات والاتهامات التي أطلقها بعض المتنفذين لإفشال خطوات النصف وصحبه لإصلاح حال «الكويتية».. بدليل ان الصفقة ألغيت ولم يتكلف المال العام فلسا واحدا، لكن سمعة الكويت تلطخت بسبب هذه التدخلات.

ورغم العجب والاستغراب اللذين صاحبا هذه الأحداث، فإننا توقعنا ان يتوقف هذا العجب والاستغراب بتغير الإدارة إلا أنهما مستمران منذ ذلك الحين، فمنذ أتى مجلس الإدارة الجديد ونحن نعجب من قراراته، فساعة تم شراء وأخرى تم الإيجار وكل مرة مؤتمر صحافي يقول شيئا فيأتي بعده مؤتمر صحافي آخر بشيء آخر مختلف، فضلا عن أحاديث البنود السرية في بعض هذه الاتفاقيات.

والحقيقة انه من الواضح أن هناك رغبة في إفشال أي تحرك لإنقاذ الطائر الأزرق ليتم تركه ليغرق، وما كان عزل الكابتن النصف إلا لأنه وضع الخطة الناجعة لإعادته الى مكانته، لذلك وبما أنني لم يعد لدي أدنى أمل في هذه الحكومة لوقف هذه المهازل فإنني على ثقة بأن طائرنا الأزرق ذاهب الى مصيره المحتوم نحو الغرق والموت، ولاحول ولا قوة إلا بالله.

ويبقى الخوف والقلق الأكبر على هذا الوطن العزيز ومقدراته من سوء وضعف وتخبط إدارة هذه الحكومة وفي الوقت نفسه عدم وجود أغلبية، بل ان عشرة نواب يتصدون لهذا الضعف والتخبط، في حين انشغل نوابنا في التصفيق والتهليل للحكومة وخصوصا لرئيسها... والله المستعان.